مركز حمورابي

الفساد في المغرب رؤية في ضوء التحولات الجديدة

الفساد في المغرب رؤية في ضوء التحولات الجديدة

نور نبيه
ادارة الصراعات وبناء السلم الدولي جامعة بغداد
باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

23 كانون الأول **2023**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

يعد الفساد، وهو ظاهرة عالمية، أكبر عقبة أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في البلدان النامية. وتتطلب مكافحة هذه الآفة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الاجتماعيين والاقتصاديين واصحاب القرار السياسي.غير أن هناك دروس يجب إستخلاصها من تقنيات محاربة الفساد المعتمدة من طرف البلدان التي نجحت في تطوير نتائجها بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية. عن طريق إشراك جميع شرائح المجتمع في مكافحة الظاهرة إلى جانب مؤسسات الدولة على إعتبار أن الجميع شركاء في إيجاد الحل بغض النظر عن المتسبب في المشكلة.

في ضوء ذلك يواجه المغرب من مدة طويلة مآزق كبير يتجسد في انتشار الفساد بأصنافه كافة مما يحقن الشارع المغربي بالغضب الذي من الممكن ان يسير نحو أنفجار غير مسبوق حيث أكدت مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية تزايد ظاهرة الفساد في المغرب العربي إذ اكتسب نقاط تدني في سنة 2022 مقارنة ب2021 وهو في تدني مستمر الى الان، إذ جاءت في ترتيب متأخر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم ويتنوع الفساد في المغرب بأشكال عدة منها الرشوة والاختلاس وغسيل الأموال الوساطة من اجل المنافع الخاصة.

وهذه تؤدي الى اسباب معرقلة لنجاح النظام ومنها قلة الموارد وغياب الشفافية وتضارب المصالح، في مقابل ذلك ليس هناك حلول واقعية لمكافحة الفساد على الرغم من تصديق المغرب العربي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007 وعزز ترسانته المؤسسية والقانونية بما يتماشى مع القوانين الدولية لمكافحة الرشوة والاستعانة ببرامج الحد من هذه الظاهرة وهي متمثلة في الحد من الفساد عبر ثلاث خطوات اساسية: اولاً الوقاية ،ثانياً المقاضاة، ثالثاً زيادة التوعية،

وفي ضوء تزايد ظاهرة الفساد جرت عملية كثيفة من الاعتقال خلال عام ٢٠٢٣ منها اعتقال كل من سعيد الناصيري رئيس فريق الوداد البيضاوي والقيادي في حزب البام، وعبد النبي بعيوي رئيس جهة الشرق والقيادي بذات الحزب إلى الواجهة قضية الاعتقالات والمتابعات التي طالت عددا هاما من البرلمانيين والمنتخبين خلال عام 2023 والذين ينتمون إلى احزاب سياسية مختلفة، كما أنهم يتابعون بتهم متنوعة تتراوح مابين التورط مع " البارونات المالية " أو" بارونات المخدرات " وبين الرشوة والابتزاز وتبديد أموال عمومية، ومن بينها متابعة البرلماني السابق عن حزب الاستقلال محمد العايدي، في حالة اعتقال في قضية "تبديد أموال عمومية والتزوير في محررات رسمية والارتشاء واستغلال النفوذ لأجل المصالح الشخصية، فيما تم متابعة باقي المتهمين في حالة سراح"

كما عرفت نفس السنة متابعة القيادي في حزب الحركة الشعبية والنائب البرلماني ورئيس جماعة الفقيه بن صالح محمد مبديع للتحقيق معه حول شبهات مالية، قبل أن تتم متابعته من طرف النيابة العامة باستئنافية الدار البيضاء في حالة اعتقال بتهم اختلاس وتبديد أموال عامة، والمساهمة في التزوير في محرر رسمي؛ الإرتشاء، استغلال النفوذ، استعمال محررات تجارية مزورة، استعمال محرر عرفي مزور، استعمال محررات عرفية وتجارية مزورة ".نفس المحكمة ستنظر في قضية أخرى هزت الرأي العام المغربي وتتعلق بالمستشار البرلماني والقيادي بحزب الحركة الشعبية، المهدي عثمون، رفقة تسعة متهمين آخرين، من أجل ارتكابهم جناية تبديد واختلاس أموال عمومية

وجاء تحريك المتابعة في حق عثمون الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس المستشارين، على إثر الأبحاث والتقصي التي أجرتها الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بتعليمات من الوكيل العام للملك، وذلك بناء على التقرير الصادر عن المجلس الجهوي للحسابات حول تدبير جماعة خريبكة، حيث قرر قاضي التحقيق، عبد اللطيف رصيان، متابعة عثمون رفقة باقي المتهمين التسعة في حالة سراح، ويتعلق الأمر بتقنيين بالجماعة ومقاولين وموظفين.

وقبل قضية عثمون اهتز الرأي العام مع تزايد الاحتجاجات الشعبية مرة أخرى على وقع فضيحة اعتقال البرلماني ورئيس جماعة اعزازن محمد أبرشان وذراعه المستشار الجماعي المنتمي لحزب التقدم والاشتراكية في ملف يتعلق بالارتشاء والتزوير من طرف الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف بفاس. كما تابع الرأي العام أيضا فصول متابعة رئيس إحدى الجماعات التابعة لولاية مراكش في حالة اعتقال، للاشتباه في ارتكابه جناية الرشوة طبقا للفصل 248 من مجموعة القانون الجنائي ، وذلك بعد انتهاء البحث الذي أجري تحت إشراف هذه النيابة العامة.كما تم اعتقال البرلماني ورئيس جماعة سيدي سليمان المعزول، ياسين الراضي، حيث أمر قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف في الرباط، باعتقال البرلماني عن حزب الاتحاد الدستوري، ياسين الراضي، وإيداعه بسجن العرجات، بتهمة "محاولة القتل والفساد وإعداد وكر للدعارة"، وقد جاء اعتقال الراضي بعد أيام من عزله من رئاسة الجماعة، بعد تأكيد لجن تفيش تورطه في اختلالات كبيرة داخل الجماعة. فيما أصدرت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة جرائم الأموال في محكمة الاستئناف بمدينة مراكش حكما بإدانة رئيس الجماعة الترابية الشماعية السابق، إقليم اليوسفية، حيث قضت بالحكم عليه بالسجن لمدة سنتين نافذة وغرامة مالية في الدعوى العمومية، وبأدائه للمطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره ثلاثة ملايين درهم بتهمة تبديد أموال عمومية .والى جانب هذه الملفات يذكر المهتمون أيضا قضية إدانة رئيس جماعة بني تسيريس المنتمي لحزب الأصالة والمعاصرة ، وفي 19 أكتوبر 2023 بإحالة مجموعة من المتهمين في ملف المخدرات بعدما تقدمت النيابة العامة بالمطالبة من أجل إجراء تحقيق مع المشتبه فيهم، مع ملتمس إلى السيد قاضي التحقيق بالإيداع رهن تدابير الاعتقال الاحتياطي. فضلاً عن ذلك متابعة قضية البرلماني الاتحادي عبد القادر البوصيري، في حالة اعتقال احتياطي على وقع اتهامهم بالتورط في اختلالات مالية وإدارية.

وتم بموجب هذا القرار إيداع المتهمين، الذين كانوا موضوعين تحت الحراسة النظرية، سجن بوركايز، وإحالتهم مباشرة على غرفة الجنايات الابتدائية للشروع في محاكمتهم ابتداء من 17 أكتوبر2023 بتهم لها صلة باختلاس وتبديد أموال عمومية والتزويرمن اجل المصالح الخاصة.مما يؤخر عجلة التطور والتنمية في المغرب أثر تورط الجميع في المؤسسات بالفساد المذكور اعلاه ولم يتوقف مالم يتم تطبيق القانون ومعاقبة كل من يشجع او يسمح بأستمرار هذه الظاهرة والاتزام بالمصادقة التي اجرتها المغرب حيال اتفاقية الحد من الفساد

وعليه نستنتج بأن المغرب ليست الدولة الوحيدة التي تعاني من الفساد واثاره ولكن حالة المغرب متفشية بصورة طاغية بحاجة الى السيطرة وأعادة هيكلة الأطر القانونية وتقويتها لتعزيز دورها في مكافحة الفساد، وتكوين لجان متابعة وتفتيش في المؤسسات العامة والخاصة كافة،تحقيق العدالة الاجتماعية بواسطة حل مشكلة البطالة والفقر وتحسين سلم الأجور لتعزيز النزاهة والشفافية والحكم الرشيد في المؤسسات من ثم تعميمها مجتمعياً .

للأنفاق دور بارز في الحروب التي شنها الاحتلال على غزة ، حيث اعتمدت على عدد من مبادئ الحرب التي أصابت الاستراتيجية العسكرية الصهيونية بضعف ملحوظ. ولذلك فأن استراتيجية الأنفاق التي كان لها الدور الفاعل وسيبقى في عمليات الأنفاق المستخدمة في مقاومة الاحتلال الصهيوني حيث أثبتت العمليات العسكرية خلف خطوط العدو، والعمليات الدفاعية داخل حدود القطاع التي نفذتها المقاومة، الأهمية الاستثنائية للأنفاق، والتي أعطت المقاومة ميزة عنصر المفاجأة خلال الحروب. وهذا بأعتراف متحدثين في الجيش الأحتلال "بأن أول ميزة للأنفاق هو عامل المفاجأة، لأنها تمكن من بناء تحصينات تحت الأرض، وقنوات للاتصال، ومنصات لإطلاق الصواريخ، وبناء مخازن للسلاح وورشات تحت الأرض لتصنيع الأسلحة، تكون بعيدة عن مرمى الطيران الصهيوني"، وبالتالي فإن وجود قواعد تحت الأرض تمكن المقاومة من تحسين قدراتها على مواجهة العدو ؛ أخيراً حتى وأن حقق غرق الأنفاق نجاحاً على المستوى العملياتي فأن ذلك سيؤثر على الرهائن التابعين للكيان الصهيوني وبذلك سيشتعل الرأي العام الصهيوني من جديد وحينها لايمكن اطفاءه.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية